

عنوان البحث

مخاطر التعاملات الالكترونية في المواقع المصرفية

ودور المراجع الداخلي تجاهها

إعداد الطالب/

عبد الرحمن حسن أبو ظبنة

إشراف/

أسماء أبو عزة

العام الدراسي:

2024

مقدمة:

نشأت المصارف التجارية وتطورت لتلبية مصالح المجتمع التجارية ، وتعد المصارف التجارية جزءا مهما من النظام المالي الذي يخدم المجتمع. ويتكون النظام المالي من شبكة من الأسواق المالية، والمؤسسات المالية، والشركات والأفراد، ورجال الأعمال، والحكومة، ويقدم النظام المالي العديد من الخدمات التي لا يستطيع الاقتصاد العمل دونها. وتمثل البنوك التجارية العمود الفقري للأجهزة المصرفية عامة والذي يشكل حجر الأساس للنظام الاقتصادي في شتى البلدان ، وبذلك فقد أصبحت نظم المعلومات المحاسبية أساس العمل الإداري لأي منظمة، ومنها البنوك التجارية، فمن خلالها يتم تحديد الحالة المالية للبنك، حيث تعمل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك على جمع وتخزين البيانات ثم معالجتها وتحويلها إلى معلومات محاسبية ذات موثوقية وملائمة للمستفيدين منها لاتخاذ القرارات التخطيطية والتنفيذية والرقابية

مشكلة الدراسة:

لإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة بالنسبة للشركات بشكل عام وكذلك للبنوك بشكل خاص، حيث إن الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالبنك بشكل دوري وفعال، ويزيد من مستوى الشفافية في البنوك التجارية، كما انه يسمح للآخرين بتقييم أنشطة البنك، والمخاطر المتضمنة لهذه الأنشطة، وطرق التعامل معها. ورغم أهمية وحتمية الإفصاح المحاسبي للبنوك التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل ومعايير المحاسبة الدولية، إلا ان هناك صعوبات تعوق محددات الإفصاح المحاسبي عن العمليات البنكية ولاسيما العمليات المصرفية الالكترونية. حيث تم تنفيذ أكثر من ٤,٨ ألف تريليون عملية مصرفية عبر شبكة الانترنت كما ارتفع عدد مستخدمي خدمات البيع والشراء عبر الانترنت عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٨٥٠ مليون شخص ويصل حجم الممارسات الخاصة للعمليات المصرفية الإلكترونية قرابة ١٣ تريليون دولار أمريكي، كما أن نحو ٥٨٪ من إجمالي البنوك (، ويمكن تجسيد مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية: ٢ على مستوى العالم لديهم مواقع على شبكة الانترنت.

أهمية الدراسة:

تشجيع استخدام الأساليب المعاصرة في تطوير الإفصاح المحاسبي، والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية

٢ - مواكبة متطلبات لجنة بازل في البنوك التجارية.

٣ - تطوير العمليات المصرفية الالكترونية والحد من مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية

٣- التعرف على الاتي :

- ما طبيعة ومفهوم العمليات المصرفية الإلكترونية بالبنوك التجارية؟

- ما دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية؟
- ما دور تطوير المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية

أهداف الدراسة

- ١- الكشف عن طبيعة ومفهوم العمليات المصرفية الإلكترونية بالبنوك التجارية بشكل عام.
٢- التعرف على إدارة المخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية .
٣- تحديد دور تطوير المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية.

تساؤلات الدراسة

- ١- ما دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية ؟
٢- ما دور تطوير المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية ؟

فروض الدراسة:

- في ضوء طبيعة مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض التالية:
١ - وجود تأثير ذو دلالة معنوية لدور محددات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية بالبنوك التجارية في تطوير دور المراجعة الداخلية..

- ٢ توجد علاقة ذات دلالة معنوية لتطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية

الدراسات السابقة:

يمكن تناول الدراسات السابقة على النحو التالي:

- 1-دراسة: ياسر محمد سمرة ١ ، محمد فتحي عزازي ٢ ، سولاف حسين مصطفى درويش (2022)

مجال الدراسة: البنوك المصرية

عنوان الدراسة : دور المراجعة الداخلية في المخاطر الإلكترونية بالبنوك

Lukorito 2019-2

مجال الدراسة: البنوك التجارية في أوكرانيا •

عنوان الدراسة: أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية على إدارة المخاطر في البنوك التجارية في أوكرانيا.

3-دراسة (محمد & السيراوي، ٢٠١٩

مجال الدراسة: البنوك التجارية السودانية •

عنوان الدراسة: قياس درجة التزام البنوك التجارية بتطبيق معايير الخصائص والأداء لممارسة المراجعة الداخلية

4-دراسة (سعيد، ٢٠٢٠

مجال الدراسة: البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي •

عنوان الدراسة: العلاقة بين خصائص ممارسة المراجعة الداخلية والأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن في ظل آليات إدارة

5-دراسة Jonall 2019

مجال الدراسة: البنوك التجارية في الهند •

عنوان الدراسة: دراسة أثر معايير ممارسة المراجعة الداخلية على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك التجارية في الهند.

المنطلقات النظرية للدراسة:

-الدراسة النظرية: تعتمد علي المنهج الإستقرائي حيث تم جمع المعلومات والبيانات من المكتبات في شكل كتب ورسائل، والدوريات،

والمؤتمرات والندوات الخاصة بموضوع الدراسة.

-الدراسة الميدانية: تعتمد علي استخدام المنهج الاستنباطي عن طريق البدء بوضع فروض للدراسة ثم اختبار مدي صحة تلك الفروض

المنهجية وطرق البحث:

قامالباحث باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، والذي يعتمد علي دراسة الظاهرة محل الدراسة كما هي دون تدخل، كما يهتم بوصفها

وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكمياً، بحيث يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، ولا

يتوقف المنهج الوصفي عند وصف الظاهرة فقط، بل يتعدي ذلك إلي التعرف علي العلاقات بين المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة والتنبؤ بها :

أدوات الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من 3 بنوك سعودية

و مفردات الدراسة من المراجعين الماليين

(داخليين وخارجيين) المحليين الماليين.

اسم البنك	عدد الفروع	عدد المحليين الماليين	عدد المراجعين الماليين
مصرف الراجحي	570	571	580
بنك البلاد	110	111	250
بنك الرياض	334	335	420

هناك مجموعة من الأسباب التي دأعت الباحث لاختيار قطاع البنوك التجارية الخاصة كمجال تطبيق الدراسة، ومن هذه الأسباب ما يلي:

- نظرا الأهمية قطاع البنوك للإقتصاد القومي، حيث أنها تعتبر الشريان الداعم للإقتصاد المحلي، فهي تقوم بتعبئه أموال المدخرين، ثم

توجهها إلي قطع الإستثمار، لبناء مشاريع منتجة وخلق عمل، ووظائف قد تنتج عن تلك المشاريع، وبالتالي تنشيط وتنمية الإقتصاد

الوطني لذا فإن صحة وفاعلية الإقتصاد المحلي بشكل عام، ما هو إلا انعكاس لصحة وقدرة البنوك التجارية علي تعبئة المدخرات ثم

تحويلها إلي استثمارات، مما يؤكد أن أي قرار ليس علي القدر الكافي من الفاعلية، والكفاءة قد يضر الإقتصاد القومي بأكمله وليس

البنك فقط وحتى تتجنب البنوك هذه المخاطر، وكيفية مواجهتها والقدرة علي المنافسة.

- حاجة البنوك التجارية الخاصة إلي تطوير الخدمة المصرفية وزيادة جودتها، وذلك لأن هذا القطاع يتميز بشدة المنافسة وبيئة بها

أعمال نسبة كبيرة من المخاطر.

- الأزمة المالية العالمية التي يمر بها العالم حاليا، والتي كان سببها انخفاض مستويات الأداء، ونقص المعرفة.

-ارتفاع الوعي لدى طالب الخدمات المصرفية، مما دفع البنوك التجارية الخاصة، لتكون علي مستوى أعلى من التقدم والحدثة في

الإدارة، والجودة في تقديم المعلومات للمستثمرين

-الأزمة الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد المصري، مما يحتاج إلي الأداء الجيد والمتميز وجودة تقديم الخدمات المصرفية داخل

البنوك التجارية بوجه عام والخاصة منها بشكل خاص.

ومما تم عرضه، يتبين أن قطاع البنوك التجارية فقد اجتمع في قطاع البنوك التجارية الخاصة كل الصفات المطلوبة للاختيار، وهي: أهمية

القطاع، ومدي حاجته واستخدامه، لمتغيرات الدراسة، وكدي حاجة القطاع إلي الدراسة.

٢ -الحدود البشرية للدراسة: اقتصر المجال البشري للدراسة المراجعين الماليين.

٣ -الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية علي دراسة دور المرجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية

الإلكترونية

أولاً: مفهوم المراجعة الداخلية: تولى معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية

الداخلية، حيث نشأ عام ١٩٤١ بغرض تطويرها والاعتراف بها، والترويج لها كمهنة، إيجاد أنظمة وقواعد ووضع معايير دولية لضبطها،

حينما أصدر في ١٩٤٧ نشرة مسؤوليات المراجع الداخلي التي تحدد (طبيعة المراجعة الداخلية، أهدافها، مسؤوليات (IIA) وبرز دور

المراجع الداخلي). وقد ورد في هذه النشرة تعريف للمراجعة الداخلية بأنها " نشاط محايد يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات

المحاسبية والمالية باعتبارها أساساً لتقديم خدمات وقائية للإدارة، وهي نوع من أنواع الرقابة التي تعمل عن طريق قياس فاعلية أنواع

(الرقابة الأخرى وتقييمها وتهتم بالعمليات ذات الطبيعة المحاسبية والمالية". (١)

من خلال التعريف يتضح أن المراجعة الداخلية أداءه رقابية محايدة هدفها وقائي، تشمل العمليات المالية والمحاسبية، وتقوم بخدمة الإدارة

تعريفاً للمراجعة الداخلية بأنها " نشاط تقييمي محايد داخل المنشأة لمراجعة عملياتها بقصد تقديم خدمة إلى (IIA) فقط. وفي ١٩٧١ أصدر

الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءه فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية، تعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى وتقييمها."

من خلال التعريف يتضح توسع مجال المراجعة الداخلية لتشمل جميع عمليات المنشأة (مالية وغير مالية)، تقوم بقياس وتقييم فعالية نظم م

الرقابة، وتقديم خدمات رقابية بناءه للإدارة.

١٩٩١ ، وفي ١٩٩٩ ونتيجة للزيادة في حالات فشل المنشآت في ، بتحديث تعريف المراجعة الداخلية خلال الأعوام ١٩٨١ (IIA) وأستمر

تعريفاً جديداً للمراجعة الداخلية ينسجم مع الظروف والأوضاع الجديدة بأنها " نشاط استشاري (IIA) الولايات الأمريكية المتحدة أصدر

موضوعي ومطمئن، يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحسينها، تساعد المراجعة المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية

(منظمة لتقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسين فعاليتها". (٣)

من خلال التعريف يتضح أن المراجعة الداخلية نشط استشاري موضوعي يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحقيق أهدافها، واعترافاً

بأهمية مفهوم الحوكمة تقوم المراجعة الداخلية كونها أداءه رقابية بتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، والحوكمة.

تعريفاً حديثاً للمراجعة الداخلية بأنها " نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة (IIA) وفي ٢٠٠١ أصدر

لتحسين عملياتها. وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر، الرقابة،

وعمليات الحوكمة" (٤) من خلال التعريف يتضح أن المراجعة الداخلية نشاط توكيدي استشاري مستقل ومحايد يساعد بكل مهنية

وموضوعية الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة، عن طريق مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها لتقييم وتحسين كفاءة عمليات كلا من (إدارة

المخاطر، الرقابة، الحوكمة) مما يؤدي إلى إضافة قيمة للمنشأة.

ثانيًا: أهداف المراجعة الداخلية:

تسعى المراجعة الداخلية من خلال وظائفها وأنشطتها إلى:

أ) التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعية والسياسات الإدارية من قبل الإدارة العليا، وتقييمها وإبداء الرأي حيالها وتحليل الانحرافات

وتقديم الاقتراحات لتجنبها مستقبلاً.

ب) التأكد من المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية وأنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة.

ج) تقييم كفاءة استخدام الموارد والأصول من الناحية الاقتصادية، والتحقق من وجود حماية كافية للأصول ضد الفقد والسرقة.

د) اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة.

هـ) مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر، ومراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

و) إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة المراجعة ورفعها إلى أعلى سلطة تنفيذية، والتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول

بها.

الصادر ٢٠٠١ : مساعدة المنشأة في تحقيق أهدافها، تقييم وتحسين (IIA) وهناك أهداف أخرى يمكن استنباطها من واقع تعريف معهد

عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، الحوكمة، وإضافة قيمة

حدود الدراسة :

تتمثل حدود هذه الدراسة في كل من الحدود التالية:

- نظراً لأهمية قطاع البنوك للإقتصاد القومي، حيث أنها تعتبر الشريان الداعم للإقتصاد المحلي، فهي تقوم بتعبئة أموال المدخرين، ثم

توجهها إلى قطع الإستثمار، لبناء مشاريع منتجة وخلق عمل، ووظائف قد تنتج عن تلك المشاريع، وبالتالي تنشيط وتنمية الإقتصاد

الوطني لذا فإن صحة وفاعلية الإقتصاد المحلي بشكل عام، ما هو إلا انعكاس لصحة وقدرة البنوك التجارية علي تعبئة المدخرات ثم

تحويلها إلي استثمارات، مما يؤكد أن أي قرار ليس علي القدر الكافي من الفاعلية، والكفاءة قد يضر الإقتصاد القومي بأكمله وليس

البنك فقط وحتى تتجنب البنوك هذه المخاطر، وكيفية مواجهتها والقدرة علي المنافسة.

-حاجة البنوك التجارية الخاصة إلي تطوير الخدمة المصرفية وزيادة جودتها، وذلك لأن هذا القطاع يتميز بشدة المنافسة وبيئة بها

أعمال نسبة كبيرة من المخاطر.

-الأزمة المالية العالمية التي يمر بها العالم حاليا، والتي كان سببها انخفاض مستويات الأداء، ونقص المعرفة.

-ارتفاع الوعي لدي طالب الخدمات المصرفية، مما دفع البنوك التجارية الخاصة، لتكون علي مستوى أعلى من التقدم والحدثة في

الإدارة، والجودة في تقديم المعلومات للمستثمرين

-الأزمة الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد المصري، مما يحتاج إلي الأداء الجيد والمتميز وجودة تقديم الخدمات المصرفية داخل

البنوك التجارية بوجه عام والخاصة منها بشكل خاص.

ومما تم عرضه، يتبين أن قطاع البنوك التجارية فقد اجتمع في قطاع البنوك التجارية الخاصة كل الصفات المطلوبة للاختيار، وهي: أخصية

القطاع، ومدى حاجته واستخدامه، لمتغيرات الدراسة، وكدي حاجة القطاع إلي الدراسة.

اولا : مفهوم العمليات المصرفية الالكترونية:

إن مصطلح العمليات المصرفية الإلكترونية يعني قيام البنوك بتقديم الخدمات المصرفية سواء العمليات التقليدية أو العمليات الحديثة وذلك باستخدام وسائط الاتصال الإلكترونية أهمها الإنترنت بهدف تعزيز حصتها في السوق المصرفي وخفض التكاليف وتوسيع نطاق خدماتها داخل وخارج حدودها وبشكل أساسي زيادة العائد مع مواكبة التطور العالمي في جميع مجالاته بدأت البنوك في تطوير ما تقدمه من خدمات من خلال ما يعرف بالبنوك الإلكترونية هذا وتقوم فكرة البنوك الإلكترونية على أساس قيام العميل بإدارة حسابه البنكي من خلال شبكة الإنترنت سواء من منزله أو مكتبه أو حتى هاتفه المحمول فهي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع الكترونية لتسهيل انجاز مختلف العمليات المصرفية التي كان يتم انجازها في البنوك التقليدية بشكل إلكتروني. ويمكن النظر إلى تلك البنوك من حيث تواجدها إلى:

-بنك فعلي: وهو البنك بمفهومه التقليدي والذي يكون له مقر وفروع لتقديم الخدمات المصرفية، ويقوم موظفوه باستقبال الزبائن وتقديم الخدمة المصرفية لهم، إلى جانب أعماله اليومية الأساسية حيث يقوم بتنفيذ أعمال مصرفية الكترونية عبر الإنترنت أو بوسائل الاتصال الإلكتروني.

-بنك افتراضي: حيث لا يتواجد هذا البنك على أرض الواقع فليس له فروع تستقبل الزبائن وتقدم لهم الخدمة المصرفية التقليدية على

الإطلاق، وإنما يتم انجاز جميع المعاملات المصرفية بشكل إلكتروني من خلال الانترنت.

هذا ويتكون أي نظام صيرفة الكترونية من خمسة عناصر أساسية وهي تعتبر مكونات أي نظام تكنولوجي معلومات وهي:

أ- الأفراد: هم كل عنصر بشري يساعد في انجاز نظام المصرفية الإلكترونية سواء مستخدمي هذا النظام من محاسبين وموظفين

وإداريين وزبائن، فضلاً عن الاختصاصيين المسؤولين عن تشغيل النظام وإدارته من مهندسين ومبرمجين عن إعداد برامجه.

ب- الأجهزة: كافة أنواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة في عمليات المصرفية الإلكترونية من حواسيب وسيرفرات وأجهزة

اتصال وأجهزة تخزين وأي ملحقات مادية بأجهزة الحاسوب والنظام.

ج- البرامج: تشمل برامج أنظمة التشغيل وهي برامج النظام التي تقوم بتشغيل الحاسب الآلي، وبرامج التطبيق التي يتم تنفيذها من

قبل المستخدم النهائي للبرامج.

د- البيانات: هي مدخلات نظم المعلومات وهي المواد الأولية وتعتبر ذات قيمة عالية في النظام لذلك فحسن استخدامها بكفاءة وفاعلية

يحقق الفائدة.

هـ- الشبكات: تشتمل على تكنولوجيا الاتصالات وكذلك الاتصالات بعيدة المدى ومختلف الشبكات من الإنترنت والشبكات الداخلية

والخارجية.

إن قيام البنك بعملياته الإلكترونية بحاجة لتوفر هذه المكونات جميعاً وغياب أحد هذه المكونات الخمس يفشل عملية المصرفية الإلكترونية

ثانياً : طبيعة ووسائل نظام الدفع الإلكتروني:

١- مفهوم الدفع الإلكتروني:

يعني نظام الدفع الإلكتروني بأن عملية الدفع التي تتم بدون استخدام الأوراق، فعمليات التسديد تتم إلكترونياً، ويجب في هذه المنظومة توافر

مقومات أساسية أهمها سهولة الاستخدام وعدم الحاجة لبرامج وأجهزة معقدة ويتكون نظام الدفع من خمسة عناصر أساسية

العميل: وهو الزبون وهو من يدفع ثمن السلعة المشتراه إلكترونياً ويكون الثمن هو مقابل حصوله على سلعة أو خدمة معينة.

-التاجر: وهو من يتلقى الدفعة الإلكترونية ويستقبلها من العميل مقابل تقديمه للسلعة أو لخدمة معينة.

-المصدر: وهو مصدر أداة الدفع الإلكترونية وفي الغالب يكون بنك أو مؤسسة مالية.

-المنظم: من ينظم عملية الدفع الإلكتروني وفي الغالب الدوائر الحكومية التي تختص بأعمال المصارف وخصوصاً العمليات الإلكترونية.

-غرفة التفاضل الإلكتروني: وهي شبكة إلكترونية تنقل الأموال من خلالها بين البنوك.

٢- وسائل وطرق الدفع الإلكتروني الحديثة:

تعدت الوسائل التي يتم تنفيذ العمليات المصرفية الإلكترونية من خلالها ومن هذه الوسائل ما هو سهل الحصول عليه وتكلفته منخفضة

(ومنها تستخدمه شريحة معينة من العملاء وأهم هذه الوسائل: (١)

-البطاقات البنكية الإلكترونية:

بطاقة تحتوي على شريط ممغنط يصدرها بنك أو مؤسسة مالية باسم شخص يحملها يستطيع حاملها من خلالها شراء السلع من تجار قابلي

لهذه البطاقات أو بالسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي وذلك دون الحاجة لحمل أموال نقداً مع تطور التكنولوجيا فقد تم استحداث

طراز من البطاقات البنكية يسمى البطاقات الذكية وهي تحتوي على خلية إلكترونية لتخزين البيانات بالإضافة للشريط الممغنط، وتمتاز هذه

البطاقات بزيادة درجة الأمان فيها عن البطاقة الممغنطة وتقسم البطاقات البنكية الإلكترونية لعدة أنواع هي:

أ- بطاقات دفع أو بطاقة خصم: وهي تصدر للعميل وتحمل أسمه وتكون مربوطة بحسابه الجاري فهي تسحب من رصيده الجاري

وذا لم يكن الرصيد كافي لا تتم عملية الدفع وتسمى خصم لأنها تخصم من حساب العميل فوراً.

ب- بطاقة ائتمان: بطاقات تمنح حاملها سقف محدد من المبالغ المالية وهي تكون برسوم إصدار سنوية وكذلك فوائد تدفع على

Master Card, الرصيد المستغل من السقف الممنوح وهناك شركتان عالميتان في مجال بطاقات الائتمان وهما شركة وتقوم هذه الشركات بالسماح للبنوك بإصدار بطاقات Visa.

كاملاً في المدة المحددة والتي تكون بين ثلاثون إلى خمسة وأربعون يوماً ولا يتم تقسيط القيمة عليه .

د- بطاقات مسبقة الدفع: وهي بطاقة ائتمان مدفوعة القيمة حيث يقوم العميل بتغذية هذه البطاقة بأرصدة سواء من حسابه البنكي أم

بدفع نقدي في رصيد البطاقة لكي يتمكن من استخدام البطاقة في عمليات الشراء للسلع والخدمات، أو في عملية السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي.

التحويل المالي الإلكتروني:

يعتمد هذا التحويل على قيام عملاء البنك بإجراء تحويلات الكترونية لعملاء آخرين الكترونياً، دون الذهاب للبنك وطلب التحويل حيث يقوم

(بذلك من مكتبه أو منزله، ويكون أطراف هذه المعاملة شخص طبيعي أو معنوي، ويمكن أن تكون لمستفيد في نفس البنك أو بنك آخر.

مزاي وسائل وطرق الدفع الإلكتروني:

(يحقق استخدام وسائل الدفع الإلكترونية العديد من المزايا: (٣)

-سهولة الاستخدام، حيث تمنح حاملها الشعور بالأمان بدل حمل النقود الورقية، مع فرصة الحصول على ائتمان مجاني لفترة

محدودة، كذلك سرعة إتمام الصفقة عند استخدام البطاقة.

-تحقق وسائل الدفع الإلكترونية للتاجر القابل لهذه الوسيلة ضمان قوي لحقوقه، دون تحمل مخاطر نقص السيولة ومتابعة الديون

والاحتفاظ بمستندات الديون، حيث يتم نقل كامل العبء على البنك.

-تحقق وسائل الدفع الإلكترونية لمصدرها إرباح وإيرادات للمصرف من خلال رسوم إصدار البطاقة وتجديدها وعمولات الاستخدام

والسحب والشراء، كما أنها تحقق إيرادات عالية من فوائد كشف الحساب وغرامات تأخير السداد

٤- عيوب وسائل الدفع الإلكتروني:

(على الرغم من مزايا وسائل الدفع الإلكتروني إلا أنه يشوبها بعض العيوب سواء لحاملها أو للتاجر وكذلك للبنك وأهمها.

-سبب استخدام البطاقة لحاملها زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية للزبون وتثقل كاهله بالديون، وتسهيل عملية شرائه

لسلع غير ضرورية لتوفر إمكانية السحب بالاقتراض، كما أن عدم تسديد حامل البطاقة في أوقات السداد يوقعه في مشكلة زيادة الدين

وكذلك التعثر وسوء تصنيف درجة العميل.

-إن سوء استخدام التاجر لوسيلة الدفع الإلكترونية عند التعامل بها أو مخالفته لشروط التعامل الموقعة مع البنك أو شروط البلد أو

شروط الشركة الأم صاحبة البطاقة يؤدي لفقدانه حقه في التعامل من خلال هذا المنفذ مما يؤدي لصعوبات للتاجر في ممارسة أنشطته

التجارية، وخصوصاً أن كثير من الزبائن لا يقومون بالشراء إلا من خلال طرق الدفع الإلكترونية.

-يقوم البنك بتحمل نفقات عالية لإدارة هذا النظام بشكل سليم، كما أن تعثر العملاء عن التسديد يوقعه في خسائر، كما يتعرض البنك

لمخاطر تنشأ عن سوء الاستخدام أو فشل النظام

وحول ما سبق يتبين بأن البنوك تعمل على زيادة نشر استخدام ثقافة البنوك الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية ومما ساعد في

ذلك إقبال العملاء على مواكبة التطور في هذا المجال لمواجهة التحديات التي تواجه كليهما وقد سعت البنوك لتطوير الخدمات الإلكترونية

التي تقدمها وتطوير البرامج التي تزيد من فعالية هذه الخدمات والتي تعمل بشكل وثيق مع التطور في عالم الاتصالات حيث كل يوم هنالك

جديد في كلا المجالين، وتتنافس البنوك فيما بينها لزيادة حصتها السوقية من العملاء الذي بدوره يزيد الأرباح ويعطي قدرة على

الاستمرارية، ولقد تطورت خدمات البنك الإلكترونية وتعددت وسائل تقديم تلك الخدمات وقنوات استقبال المخصصة لتلك الوسائل وزادت

فعاليتها وبرزت مزاياها وأصبحت من أساسيات العمل المصرفي.

المراجع:

الزبن، سليمان ضيف لله، التحويل الإلكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القانونية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢

سعيد، أحمد محمد، "دراسة بيان العلاقة بين خصائص ممارسة المراجعة الداخلية والأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن في ظل

تطبيق آليات إدارة المخاطر المدرجة خلال الفترة من العام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية،

عمان، الأردن، ٢٠٢٠

سمرة، ياسر محمد السيد، إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية، المجلة

٢٠١١، المصرية للدراسات التجارية، العدد ٣، المجلد ٣٥

الطائي، محمد عبد حسين، التجارة الإلكترونية – المستقبل الواعد للأجبال القادمة عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠

عبد السلام، إيناس محمد، "تأثير نظم وخصائص المراجعة الداخلية على المخاطر الائتمانية وإنعكاسها على ربحية البنوك المصرية"،

مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٢٠

الفرجاني صلاح الدين محمد، مخاطر العمليات المصرفية عبر الحدود باستخدام شبكة الانترنت، مجلة المال والاقتصاد، ٢٠١٦

محمد، زياد الدين & السيرواي، عمر عبد لله، "قياس درجة التزام البنوك التجارية بتطبيق معايير الخصائص والأداء لممارسة

المراجعة الداخلية وأثر ذلك على العائد والمخاطرة دراسة حالة في البنوك السودانية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان

الإسلامية، السودان، الكلية، كلية الأعمال، ٢٠١٩

مروة ياسر عبد العزيز، "قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية ومحدداته في ضوء مقررات لجنة بازل"،

رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠١٥

مندور، عصام عمر أحمد، البنوك الوضعية والشرعية النظام المصرفي – نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، الإسكندرية، دار

التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣

نور الدين، أحمد قايد، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٥

الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ، IIA الوردات، خلف عبد الله، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن

الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٧

